الجلسة النقاشية

الذكاء الإصطناعي: وأثره على التحكيم

أبرز ماذُكر

الأستاذة نسرين بنت محمد حرم

(المدير التنفيذي لشركة سايبر لو ليمتد، وشركة القسطاس لتقنية المعلومات وتصميم الحلول التقنية لخدمة القطاع القانوني)

* تطبيقات التنقيب الذكي عن البيانات من أبرز التطبيقات الهامة للذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي.
* التقنية مست جميع جوانب المهنة القانونية وقد أحدث الذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في منصات البحث القانونية باستخدام اللغة الطبيعية لاستخراج النصوص.
* من أصعب المهام التي قد يواجهها المحامي هي إيجاد السوابق القضائية، ولنا تجربة في أتمتة تلخيصها، وذلك بقراءة الحكم وتلخيصه والإجابة على السؤال المطروح.
* التحكيم آخر ما سيتأثر بتقنيات الآلة لأن أحكامه ليست علنية ولأننا بحاجة لحجم ضخم من البيانات لتوفير خاصية تقنيات التنبؤ.

المهندس عبداللطيف بن محمد الجبر

(مدير عام في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي - سدايا)

* الذكاء الاصطناعي محاكاة لعقل الانسان تتعلم فيه الآلة كما يتعلم الإنسان، وعملية التعليم مختلفة عن الأتمتة التقليدية.
* مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي أطلقتها سدايا: العدالة، الخصوصية والأمان، الشفافية وقابلية التفسير، المنافع الاجتماعية والبيئية، الموثوقية والسلامة، الإنسانية، المسؤولية والمساءلة.
* استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي له مخاطر، إلا أنه قابل للتطوير بشكل سريع ويمكن استخدامه وتدريبه بصورة سليمة.
* رسالتي هي ضرورة فهم كيفية تعلم الآلة، وألا نسلم لها القرار النهائي، وأن نستمر دائمًا في تطوير الآلة.

الدكتور عبدالرحمن بن سعد الدوسري

(أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل، باحث في التصرفات القانونية للذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتشريعه)

* يستطيع الذكاء الاصطناعي اليوم مساعدة المحكم في كثير من مهامه، مثل جمع المستندات والوثائق، وتحليل الأدلة، والبحث القانوني في بعض الأنظمة.
* وتيرة التطور التقني سريعة جدًا، ولا زال الذكاء الاصطناعي يواجه تحديات تشريعية وتنظيمية وفنية.
* تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على الفصل في قضايا التحكيم البسيطة، خاصةً باللغة الإنجليزية.
* نتائج بحث الذكاء الاصطناعي اليوم أدق وأفضل من محركات البحث التقليدية.

الجلسة النقاشية: الذكاء الاصطناعي وأثره على التحكيم

مشاركة أ. نسرين بنت محمد حرم

(المدير التنفيذي لشركة سايبر لو ليمتد، وشركة القسطاس لتقنية المعلومات، وتصميم الحلول التقنية لخدمة القطاع القانوني)

في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، نشهد اليوم تحولاً مهمًا فيما يخص القطاع القانوني وهو الطفرة التي تمكن الذكاء الاصطناعي من معالجة اللغة الطبيعية. في السابق كانت التقنيات المتاحة في الذكاء الاصطناعي تتعلق بالاستخراج بشكل رئيسي ولا تمتد إلى صياغة إنشائية جديدة، وبالتالي كان من الممكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لأتمتة بعض الإجراءات والعمليات لكنه لم يكن يمس جوهر المهنة المعرفي والمتعلق باللغة والإنشاء والصياغة. أما الطفرة التي نشهدها منذ أواخر عام 2022 فقد تمكن فيها الذكاء الاصطناعي من التواصل المباشر مع البشر سماعًا أو قراءةً واستيعاب ذلك مع القدرة على التفكيك والتحليل وبعد ذلك؛ وما يعد من أهم جوانب هذه الطفرة؛ الاستجابة بنص جديد. هذه الطفرة وسعت من استخدام الذكاء الاصطناعي في جوانب المهنة القانونية ويمكن القول إنه لا يُعتقد أن هنالك أي جانب من المهنة القانونية سواء أكان متطلب من جهة خدمة العملاء أو الوظائف المتعددة التي يقوم بها القانوني حتى يؤدي مهامه إلا ومستها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

نستعرض هنا بعض التطبيقات الواقعية التي طرأت على ممارسات القطاع القانوني مؤخرًا كمؤشر للواقع الحالي وللمساعدة في التنبؤ بما يشير إليه المستقبل.

من أوائل التطبيقات الهامة في الذكاء الاصطناعي والتي لها علاقة في مجال التقاضي كانت تطبيقات "التنقيب الذكي عن البيانات" (E-Discovery) حيث تُستخدم هذه التطبيقات في القضايا الكبرى والتي يكون لها حجم كبير من الوثائق والبيانات الإلكترونية، إذ كان القانونيين قبل هذه التطبيقات يعتمدون على جيش من الباحثين فقط لتحديد الوثائق ذات الأهمية في مجال معين ومواضعها. هذه المهمة أصبحت اليوم ميسرة جدًا مع تقنيات (E-Discovery) والتي يمكنها قراءة النصوص وفهمها وتصنيفها واختيار ما له علاقة بالقضية. هذه التقنية تستخدم اليوم في التقاضي وقد لا تكون مستخدمة بشكل واسع في قضايا التحكيم اليوم لأن حجم البيانات في قضايا التحكيم ليس بنفس القدر من البيانات الموجودة في القضايا التقليدية، ولكن لابد من وضع مثل هذه التقنيات في عين الاعتبار.

فيما يتعلق بجانب البحث القانوني نستعرض جوانب من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي نعمل عليها في منصة قسطاس والتي قد تكون مبكرة ودون التوقعات الحالية

ولكنها مؤشر مهم على تأثيرها المستقبلي على حياة القانوني في الجوانب المعرفية. عند البحث في المنصات القانونية، عادةً ما يقوم القانوني في البداية بعد قراءة الوقائع بتحليلها وتشخيصها وتكييف الوقائع ثم يستخدم الكلمات المفتاحية للبحث في هذه المنصات عن النص واجب التطبيق أو السابقة القضائية، أما اليوم فقد أصبح بإمكاننا استخدام اللغة الطبيعية لاستخراج النصوص في البحث، فعلى سبيل المثال يمكن البحث بكتابة سؤال "هل يمكن إثبات جريمة الرشوة بالتسجيل؟" وستظهر نتائج وإجابات قد تكون مفصلة في منصات البحث القانونية التي تستعين بتقنيات الذكاء الاصطناعي بينما في السابق كانت محصلة البحث في مثل هذه المنصات بأنه لا توجد نتائج.

إضافة إلى ذلك، سهلت تقنيات الذكاء الاصطناعي إحدى أصعب المهام التي قد يواجهها المحامي وهي إيجاد سوابق قضائية للاستناد عليها. وقد قمنا في منصة قسطاس بأتمتة تلخيص السوابق القضائية بصورة ذكية، وأصبح بإمكان التقنية أن تفهم السؤال وتبحث عن الحكم وتستمد وقائعه والأحكام الرئيسية منه ثم تلخصه وتجيب عن السؤال إجابةً مباشرة.

أما بالنسبة للذكاء الاصطناعي ودوره في التحكيم تحديدًا فإنه من الوارد الاستعانة به في التحكيم الدولي إذ قد يتطلب أن يكون أعضاء اللجنة من دول مختلفة وكذلك جنسيات الأطراف قد تختلف، وفي هذه الحالة يمكن أن يتم توفير ترجمة قانونية مباشرة، ومن هذه الناحية فإن أدوات الذكاء الاصطناعي مثل (CHATGPT) أحدثت نقلة نوعية وأصبح من الممكن أن تساعد في ترجمة النصوص وحتى الجلسات والمداولات.

في باب التحكيم، من الوارد أن يحتاج المحكم الدولي أن يطلع على أنظمة مختلف الدول وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي في تسهيل مهمة البحث في التشريعات والأحكام المقارنة وترجمتها بشكل مباشر، حيث نلحظ اليوم أن التقنيات الحديثة أحدثت ثورة فيما يتعلق بنوعية الترجمة وأصبح بالإمكان استخدامها حتى في الترجمة الفورية للجلسات والمحادثات. فيما يتعلق بالتشريعات المقارنة، فيمكن اليوم للذكاء الاصطناعي أن يقوم بمقارنة النصوص المختلفة، وقد قمنا بتجربة مقارنة آلية لنظام المعاملات المدنية السعودي مع أنظمة ثماني دول، ثم ربط الأحكام القضائية المتعلقة بهذه الأنظمة في تلك الدول، مثل ذلك لن يكون نفعه حصرًا للمحكمين، بل كل من كان طرفًا في عملية التقاضي، خاصة في ظل عدم وجود سوابق قضائية للأنظمة حديثة الصدور.

أعتقد أننا اليوم قاب قوسين أو أدنى من أتمتة الاستشارات القانونية البسيطة، ولنجيب على نطاق التحكيم فقط، يمكن القول بأن التحكيم آخر ما سيتأثر بآليات الذكاء الاصطناعي لأن أحكامه ليست علنية ونحن بحاجة لحجم ضخم من البيانات لتوفير خاصية التنبؤ، إلا أنه ينبغي الحذر من ذهنية "either or" والمتمثلة في أنه إما أن تتم العملية كاملةً بواسطة الذكاء الاصطناعي أو ألا يعتبر الذكاء الاصطناعي ناجحًا، وهي ذهنية خاطئة بلا شك لأننا لسنا بحاجة بالضرورة لأن يقوم الذكاء الاصطناعي بالتنبؤ بكافة الجوانب في عملية التقاضي، بل يكفي أن يساندنا في بعض جوانبها كقراءة الوقائع واقتراح توجهات أو نصوص معينة أو تكييف محدد لتمكن القانوني للتعامل مع القضية.

أخيرًا؛ نتوقع أن المستقبل سيشهد تسارع مضطرد وليس تدريجي لتقنيات الذكاء الاصطناعي تمامًا كما تفاجأ الجميع بما فيهم الخبراء بـ"الزلزال" الذي حصل نتيجة إطلاق (Open AI)، ومن وجهة نظرنا أن الوقت الآن مهم للدخول واستكشاف إمكانيات هذه التقنيات قبل أن تتطور بسرعة البرق.

(تعليق): من خلال تجربتنا في التقنيات القانونية فإن أكبر تحدي واجهنا خلال الـ 10 سنوات الماضية هو أن نجد قانونيين مؤهلين لقراءة نصوص الأحكام القضائية واستخراج المبادئ القضائية منها، هذا التحدي يكمن في أن المبتدئين لا يجيدون مثل هذه المهارة والخبراء المتخصصون لا يفضلون العمل في هذا المجال، فيكون العمل حكرًا على المكاتب الفنية والتي تواجه ضغطًا للتعامل مع كم هائل من النصوص القضائية. هذا الأمر تغير بعد ثورة الذكاء الاصطناعي التوليدي، حيث يمكن توظيف هذه التقنيات وتوجيهها من خلال الأسئلة المختصة والتي قد تتطلب تكرار توجيهها بطرق مختلفة حتى نتوصل إلى ما يسمى (The Ultimate Legal Issue) أو بمعنى آخر، ما هي المسألة الرئيسية التي تعامل معها الحكم القضائي وكيف تعامل القضاء معها؟

من خلال تجربتنا الشخصية على حوالي 500 حكم قضائي، فإن نتائج هذه التقنية مبهرة في قدرتها على فهم لب الحكم القضائي وجوهره واستخراج القواعد منه، بل وحتى الإشارة إلى جدة الحكم واحتمالية تصنيفه كسابقة قضائية. وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب ضعف المحتوى العربي في شبكة الانترنت حاليًا فقد اعتمدنا في هذه التجربة على زخم المحتوى في المجال القانوني باللغة الإنجليزية، ومع ذلك تظل هناك مشكلة في الصياغة باللغة العربية،

لكن الأمر مقبول وهو في تحسن ملحوظ مع مرور الزمن ومن يبحث عن الكمال فلا مجال للتعامل مع الذكاء الاصطناعي وتعتبر هذه التقنية الآن كمرحلة أولى وسيلة مهمة في المساعدة في عملية البحث القانوني.

وللإجابة على التساؤل المطروح؛ ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيقوم بتوحيد المخرجات بحيث لا تتمايز مكاتب المحاماة عن بعضها البعض فأود أن أنوه بأن الذكاء الاصطناعي ليس عملية أتمتة قواعد روتينية، بل هو إنتاج يحاكي العقل البشري ويتعلم مع الوقت. وبالتالي، فإن أهم ملكة يحتاجها القانوني للتعامل مع الذكاء الاصطناعي هو طريقة طرح السؤال، حيث ينبغي التمهل وعدم التعجل في السؤال فمن يسأل بطريقة جيدة يحصل على نتائج مذهلة، والتميز في طرح السؤال يستلزم التحاور مع التقنية وطرح عدة أسئلة للوصول للنتيجة النهائية، ولذلك نقول إن اختلاف طريقة طرح السؤال سيؤدي إلى نتائج مختلفة مما سيجعل المخرجات متمايزة.

ونود التنويه أنه من خلال تجربتنا في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فقد وفر علينا توظيف ما لا يقل عن 10 أشخاص في مجالات البحث العام الماضي، وهذا ما قد يؤدي إلى وجود نوع من أنواع البطالة في المستقبل مالم تخطط كليات القانون لمستقبل المهنة.

(تعليق): كثير من القانونيين الذين يستخدمون (ChatGPT) ويعولون عليه حاليًا كأداة بحث ومصدر للمعلومة يصابون بخيبة أمل لأنه يخطئ، على سبيل المثال؛ قدم أحد المحامين أمام محكمة أمريكية ثلاث سوابق قضائية في قضية طيران ليكتشف القاضي بعدها أن هذه السوابق لا وجود لها وأنها مختلفة كليًا من قبل الآلة.

فالتحدي الحالي فيما يتعلق باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي هو ضرورة استخدام مهارات التفكير والتحليل والفهم والاستيعاب وربطها بمخرجات البحث، وعدم التعويل على هذه التقنيات كمحركات بحث وإن كانت حاليًا لا بأس بها إذا استخدمناها بحذر، ولكن ينبغي في عمليات البحث القانوني اللجوء لمحركات البحث القانوني المتخصصة.

مشاركة م. عبداللطيف بن محمد الجبر

(مدير عام في الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي – سدايا)

إذا أردنا أن نعرّف الذكاء الاصطناعي فهو "محاكاة لعقل الإنسان، تكون فيه الآلة تتعلم كما يتعلم الإنسان، وعملية التعليم مختلفة عن الأتمتة التقليدية"، ويجدر القول هنا أن الآلة قد تتعلم بشكلٍ خاطئ كما يحدث للبشر لكن الفرق هنا أن ضرر الآلة واسع النطاق فبإمكانها خلال وقتٍ قصير الانتشار على أجهزة كثيرة وبالتالي فيكون ضررها وخطرها كبير جدًا خاصة إذا كان فيها نوع من التحيز أو كانت تنطوي على قرارات وتنبؤات معينة.

ومن المهم عند الحديث عن الذكاء الاصطناعي أن نؤكد على عدم الخلط بينه وبين الأمن السيبراني، فالذكاء الاصطناعي ليس أمنًا سيبرانيًا، لكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تُستخدم في كل المجالات، كالتحكيم والأمن السيبراني، وفي قطاعاتٍ مختلفة مثل الصحة والطاقة وحتى في كتابة النصوص.

وبالنسبة لتنظيم الذكاء الاصطناعي على النطاق المحلي فإن هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) منذ تأسيسها قبل 4 سنوات أصدرت منشورات وقوانين وسياسات وأنظمة من ضمنها مصطلحات الذكاء الاصطناعي، قامت فيه بترجمة أكثر من ألف مصطلح بالتعاون مع مركز الملك سلمان العالمي للغة العربية، وهناك أيضًا إصدارات كثيرة لمبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، كما تم إصدار شرح باللغة العربية للتنفيذيين وأيضًا التحليلات المعززة وكذلك مبادئ خاصة بالذكاء الاصطناعي التوليدي (الخاصة بتوليد النصوص والصور).

وتهدف سدايا من إصدار هذه المنشورات واللوائح إلى تشجيع الابتكار ونشر ثقافة الذكاء الاصطناعي وأيضًا التوعية بالمخاطر المتولدة منه.

وقد أطلقت سدايا سبعة مبادئ تتعلق بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وهي: العدالة، الخصوصية والأمان، الشفافية وقابلية التفسير، المنافع الاجتماعية والبيئية، المسؤولية والمساءلة، الإنسانية، والموثوقية والسلامة.

ويكمن الارتباط المهم بين الذكاء الاصطناعي والتحكيم في عملية تدريب الآلة، وهنا نواجه خطر ما يسمى بـ" انحياز الآلة" مما يتولد عنه الخطأ في القرار المتولد منها. السبب في ذلك يكمن بشكل رئيسي في تدريب الآلة ببيانات أو عينات غير شاملة وهو الأمر المشابه لما يحدث عندما تكون الإحصائيات غير شاملة للعينات المطلوب دراستها.

كذلك من المنتجات التي أطلقتها سدايا والمرتبطة بالذكاء الاصطناعي هو منتج علّام وهو حاليًا خاص بالجهات الحكومية، ويعتبر مشابهًا لـ(ChatGPT) ولكن باللغة العربية، ويُعد من تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي. بالإضافة لإحدى التقنيات التي أطلقتها سدايا والتي قد تساعد المحكمين والمحامين في عملية التدوين هو برنامج صوتك الذي يحول الصوت إلى نص، والمميز فيه أنه مدرّب على جميع لهجات المملكة العربية السعودية وتم مقارنته مع برامج

وكانت الدقة في برنامج صوتك أعلى بشكل كبير، وقد تم تصميمه وبرمجته بأيادي سعودية داخل سدايا.

وبجانب المنافع العظيمة التي تقدمها لنا تقنيات الذكاء الاصطناعي إلا أنه يجب ألا يُغفل عن جوانبها المخيفة مثل قدرتها على التزييف العميق أو التظليل. فعلى سبيل المثال تتيح بعض التقنيات إمكانية كتابة نص معين وتقوم التقنية بتوليد فيديو بشكل كامل. هذا الأمر قد يبدو مخيفا، إلا أن مثل ذلك يمكن الاستفادة منه بشكل إيجابي، فعلى سبيل المثال يمكن من خلال هذه التقنية تسهيل عملية تدريب الآلة بتوليد بيانات أشخاص غير حقيقيين لتقوم الآلة بالتدرب عليها بدلًا من انتهاك خصوصية بيانات أشخاص حقيقيين.

ومن الأمور ذات الصلة بالتحكيم إمكانية إصدار قرارات تنبؤية واستحداث تقنية القاضي الإلكتروني وذلك من خلال تدريب الآلة على البيانات ذات الصلة، وقد أطلقت الصين بالفعل مثل هذه التقنية.

الأمر الجوهري الذي ينبغي التأكيد عليه أنه من المهم جدًا معرفة وفهم كيفية تعلم الآلة وتقنيات الذكاء الاصطناعي وأن الآلة تتعلم من خلال البيانات التي يتم تغذيتها بها وأن ظاهرة انحياز الآلة سببها المعلومات الخاطئة التي يتم تغذيتها بها، وبالتالي ينبغي علينا ألا نسلم الآلة القرار النهائي وأن نقوم بعملية التأكد والتحسين باستمرار.

(تعليق): بالنسبة لاستخدام المحامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي فيعتمد على طبيعة المخرجات التي يرغب في الحصول عليها ليتم تدريب الآلة عليها، ويمكن للمتميزين من المحامين وضع بصمتهم في عملية التعليم للحصول على مخرجات أكثر تميزًا، وتعليم الآلة عملية مستمرة لا تتوقف فكلما قمنا بتعليم الآلة أكثر كانت درجة الإتقان أعلى.

ومن التطبيقات الحالية التي يمكن للمحامي استخدامها تطبيق صوتك تطرقنا له سابقًا.

ومسألة تلخيص المعلومات لها تطبيقات عدة يستطيع من خلالها الذكاء الاصطناعي قراءة المعلومات وترتيبها وتلخيصها. ومن التطبيقات التي يمكن إيجادها مستقبلًا هو التدريب على نموذج لغوي على الأنظمة والتشريعات السعودية ليصبح لدينا ما يشبه بالقاضي الإلكتروني.

مشاركة د. عبدالرحمن بن سعد الدوسري
(أستاذ مساعد في كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل، باحث في التصرفات القانونية للذكاء الاصطناعي، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتشريعه)

في سياق الحديث عن تعلم الآلة وعلاقة ذلك بالتحكيم، نود أن نضرب مثالًا عمليًا في عملية التحكيم. فالمهام التي يواجهها المحكم في رحلة التحكيم والتي يمكن للذكاء الاصطناعي أن تساعده فيها وتختصر عليه الوقت والجهد، تتمثل بشكل رئيسي في جمع المستندات والوثائق وقراءتها، إبراز المسائل والعناصر المؤثرة، تحديد الأدلة التي يعرضها أطراف النزاع، البحث القانوني أو الفقهي أو النظامي عن المسائل أو الأنظمة ذات العلاقة، وغير ذلك من المهام الكثيرة.

بالنسبة للواقع العملي في استخدام الذكاء الاصطناعي فوجهة نظرنا هنا بأن الاستخدام المحدود لمثل هذه التقنيات في العالم العربي هو بسبب عدم الوصول إلى الدقة الملائمة والتي وصلت لها هذه الاستخدامات باللغة الإنجليزية، فعندما نصل لدقة مشابهة نتوق أن يكون استخدام هذه التقنيات بصورة أكثر شمولية.

ومع ذلك هناك مستقبل واضح لمثل هذه التقنيات وعلينا أن نبادر ولو بشكل فردي في استخدامها لنواكب التطور الحاصل

على سبيل المثال يمكن الحصول على نتائج بحث باستخدام الذكاء الاصطناعي أدق وأفضل من محركات البحث التقليدية كمحرك (جوجل).

أما بالنسبة لدور الذكاء الاصطناعي في وسائل تسوية النزاعات البديلة، فإن استبدال الإنسان بالآلة أمرٌ قد بدأ بالفعل في مسائل التسوية الودية، وأن هذا الأمر ليس بالجديد بل بدأ من حوالي 10 سنوات عند بعض الشركات وقمنا بالاطلاع شخصيًا على منصة يكون فيها مجموعة من الباعة وعندما يحصل نزاع، ورغبة في إرجاع المنتج واسترجاع المبلغ فإن التقنية هي من تقرر ذلك بشكل تام دون تدخل بشري. صحيح أن مثل هذه التقنية لم تصل بعد إلى ساحة التحكيم، لكن في اعتقادنا أن تقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم قادرة على الفصل في قضايا التحكيم البسيطة مبدئيًا وخصوصًا باللغة الإنجليزية، وقد يتطلب ذلك جهدًا أمدًا ليس بالقصير في القضايا المعقدة.

ورُغم أنه كثيرًا ما يُذكر (ChatGPT) وكأنه أحدث ثورة، لكن في واقع الأمر أن الشيء الوحيد الذي جدَّ بظهوره هو أنه أتاح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للعموم بينما كانت في السابق مقتصرة على الشركات الكبرى والحكومات فقط، بينما اليوم يستطيع الفرد الاستعانة بالذكاء الاصطناعي بشكلٍ مباشر ومجاني.

في المقابل يواجه الذكاء الاصطناعي اليوم تحديات تشريعية وفنية على الصعيدين المحلي والعالمي، فمن ضمن التحديات التشريعية؛ ماذا لو قامت الآلة على سبيل المثال بإصدار حكم تحكيمي؛ فكيف يمكن للمحكمة الأمر بتنفيذه مع عدم توفر شروط المحكم والإجراءات المعتبرة نظاماً والتي لا يمكن تطبيقها على الآلة؟!

مثال آخر وواقعي لهذه التحديات هي الاختراعات التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي اليوم حيث توجد محاولات قانونية لتسجيل براءات الاختراع باسم الذكاء الاصطناعي لكن مكاتب تسجيل براءات الاختراع غالبًا ما ترفض ذلك وتؤيدها محاكم الاستئناف. ولكن بالرغم من مثل هذه التحديات فإن المحاولات ستستمر ولا يتوقع دوام هذا الحال طويلًا، إلا أن حلول الذكاء الاصطناعي محل البشر بشكل كامل في قضايا التحكيم المعقدة أمر بعيد جدًا.

صور من الجلسة